

المسؤولية القانونية في الفضاء الرقمي العماني في ضوء التشريعات الجديدة وكيفية حماية المؤسسات والأفراد

يقف العالم اليوم في طليعة طفرة رقمية متسارعة، فلم تعد التكنولوجيا مجرد أداة لتسهيل الأعمال أو وسيلة عابرة للتواصل بل تحولت إلى الفضاء الأساسي والمحور التشغيلي الحاكم الذي تشكل فيه كافة علاقاتنا الإنسانية، المهنية، والتجارية. وفي سلطنة عمان يتواكب هذا التحول الرقمي الشامل مع رؤية مستدامة "رؤية عمان ٢٠٤٠" تضع الحوكمة، والامتثال وسيادة القانون في صدارة أولوياتها السيادية، ومع هذا الاتساع المجري المتسارع في الفضاء الافتراضي، شهدت البيئة التنظيمية والتشريعية في السلطنة طفرة صارمة في حوكمة الفضاء الرقمي ومكافحة جرائم تقنية المعلومات.

إن المشرع العماني لم يضع القوانين كأداة لتقييد الحريات، بل أرادها سياجاً تشريعياً حامياً يهدف إلى بسط الأمن المعلوماتي وضمان استقرار المعاملات التجارية، وتحصين الأفراد والمؤسسات من الانزلاق غير المقصود في المخالفات القانونية وحظر كافة أشكال الاختراقات أو التعدي على البيانات الشخصية والمؤسسية.

إن حماية البيئة الرقمية في السلطنة هي مسؤولية تشاركية تبدأ من الأسرة في توجيه الأبناء، وتمر برواد الأعمال والشركات في ضبط سياساتهم، وتنتهي بالمؤسسات القانونية والتشريعية ودورها في تطبيق قواعد الحماية المعلوماتية والمستندية السليمة.

ومن هذا المنطلق، نؤصل في هذا البيان الأبعاد التشريعية والالتزامات الحاكمة ضمن محورين أساسيين:

أولاً: التحصين القانوني للمؤسسات والشركات التجارية (ما وراء الأمن السيبراني):

بالانتقال إلى قطاع الأعمال، وخاصة الشركات التقنية والناشئة وكبار المطورين والمؤسسات الصناعية، فإن تبني أنظمة أمن سيبراني تقني قوي لم يعد كافياً وحده، بل يجب أن يسير الأمن التقني جنباً إلى جنب مع الامتثال القانوني الرقمي الصارم. إن الشركات اليوم تتعامل مع أصول بالغة الحساسية والخطورة وهي "البيانات" وبموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات العماني، تُساءل المنشأة جزائياً ومالياً بتوقيع غرامات مالية ضخمة إذا ثبت تسريب بيانات العملاء، أو وجود ثغرة في سياسات الخصوصية وشروط الاستخدام، أو عقود البرمجيات، أو استخدام برمجيات غير معتمدة داخل أروقة العمل وهو ما يمتد أيضاً لهدد سمعتها التجارية في السوق.

إن الإدارة الذكية للمؤسسات الحديثة تتطلب الانتقال فوراً من عقلية "معالجة الأزمات القانونية بعد حدوثها" إلى عقلية "التخطيط القانوني الوقائي"، عبر صياغة مصفوفة حوكمة رقمية داخلية، وأدلة صلاحيات إلكترونية، أنظمة قانونية وامتثال صارم يفتت المخاطر التنظيمية عابرة الحدود ويحمي الأصول الرقمية للشركة.

ثانياً: السياج الحمائي الرقمي للعائلة والأفراد (ثنائية الحرية الشخصية والمسؤولية المجتمعية):

لطالما تميزت الشخصية العمانية تاريخياً بالالتزام الأخلاقي، والوعي، والمسؤولية، وهي القيم ذاتها التي يجب أن تنعكس اليوم في سلوكنا الرقمي، إن الفضاء الرقمي المفتوح يمنحنا مساحات واسعة للتعبير والتجارة والابتكار، ولكن هذه الحرية تنتهي تماماً عندما تبدأ في التداخل مع حقوق الآخرين أو المساس بالنظام العام وأمن المجتمع، ففي الجانب الاجتماعي، جرمت القوانين

العمانية الحديثه بصرامة حادة وبموجب عقوبات مشددة تتراوح بين السجن والغرامات المالية، أي تعد على حرمة الحياة الخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك التصوير دون إذن، وإعادة نشر الشائعات، أو إساءة استخدام المنصات الرقمية تحت دعاوى العفوية، أو الابتزاز الإلكتروني، والنصب الرقمي.

وتأصيل الدفاع الوقائي يتطلب حظر مشاركة أي مستندات أو بيانات شخصية عبر الشبكات دون غطاء قانوني معمد وتوعية الأفراد بحدود المسؤولية الجنائية الرقمية الحاكمة كأهم خط دفاع لحماية الأسرة ونفسها من الوقوع في شرك الجرائم الإلكترونية.

الأهداف الإيجابية وراء التنظيم الرقمي المحدث: إن الغاية الكبرى والهدف الأسى من هذه القوانين الصارمة تتبلور في نقاط إيجابية استباقية:

- ١- خلق بيئة استثمارية رقمية آمنة وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية المليوننة، قائمة على موثوقية حماية البيانات وحظر القرصنة، وهو ما ينشط الاقتصاد المحلي بشكل كبير.
- ٢- بناء مجتمع معرفي محصن قوامه "مسؤولية الكلمة" ونقاء التعاملات الأخلاقية والمجتمعية عبر السحاب.
- ٣- تأمين استمرارية القطاع الثالث والشركات الناشئة كشريك تنموي مستدام دون تعثر إجرائي أو مسؤوليات مالية مباغته.

دور مكتب آيه إي (AE Law Firm) في قيادة الامتثال الرقمي:

في هذا السياق الرقمي المتشابك، لم يعد دور المستشار القانوني مقتصرًا على قاعات المحاكم، بل تحول إلى شريك إستراتيجي يجلس مع رواد الأعمال وصناع القرار ليفكك مسارات التشريع ويرسم ملامح الامتثال الآمن. ومن هذا المنظور فإن مكتب آيه إي للمحاماة والاستشارات القانونية (AE Law Firm) على جاهزيه تامة ومطلقة لملاء السيادة والتأصيل الفقهي المستند على خبرة قضائية عريقة ممتدة في سلطنة عمان والخليج ومصر لأكثر من ٢٨ عاماً لتقديم الدعم القانوني الكامل والشامل لكافة المؤسسات والشركات والمجموعات الاقتصادية والأفراد، نحن هنا لنصيغ الاتفاقيات والسياسات الرقمية بدقة، ونهندس لوائح الامتثال، ونبني خطوط دفاع استباقية تحمي الحاضر وتؤمن المستقبل، وتمنع الوقوع في المحذور الرقمي قبل حدوثه لراحة بالكم المطلقة على الصعيدين المحلي والدولي.

مكتب آيه إي للمحاماة والاستشارات القانونية

**AE Law Firm for Advocates & Legal
Consultants**

info@aeattorneys.com

info@aeattorneys.com